

تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب  
قاسم أيضاً

الأقليات.. المشكلة والحل



obeyikan.com

## تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبضي أيضا

من الطبيعي أن يكون مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية مطلباً للمسلمين على أساس أن هذا جزء من واجبه الديني - وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية شكل من أشكال الاستقلال عن الثقافة الأوروبية - وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية شكل من أشكال التميز في الهوية والانتماء.

ومن الطبيعي أيضاً أن يكون تطبيق الشريعة مطلباً قبضياً أيضاً - على أساس أن الشريعة الإسلامية تحقق للأقباط الأمان والعدل والاستقرار، وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية جزء من الثقافة والحضارة الإسلامية التي ينتمي إليها الأقباط في مصر وعلى أساس أن الشريعة شرط أساسي من شروط الاستقلال الوطني الذي يحرص عليه الأقباط مثلما يحرص عليه المسلمون. وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية أيضاً شكل من أشكال التميز في الهوية والانتماء عن المشروع الحضاري الغربي، وهو الأمر الذي يحرص عليه الأقباط أيضاً مثل المسلمين.

وإذا كان من الأمور الثابتة أن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن. فهم أحرص ما يكونون على تطبيق الشريعة الإسلامية انطلاقاً من هذا الإطار وكوسيلة لتأكيد هذا الانتماء.

وهذا الكلام الذي قلناه ليس كلاماً عاطفياً - بل هو كلام علمي - تؤكد الإحصائيات الرسمية، ففي بحث أجراه المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة - سنة ١٩٨٥ حول تطبيق الحدود الإسلامية تحت إشراف الدكتور ( أحمد المجذوب ). كانت نسبة المطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية من المسلمين ٩٨ ٪ ومن المسيحيين ٧٢ ٪.

وعلى كل حال - فإن نسبة ٧٢٪ من المسيحيين هي نسبة طيبة ولا بأس بها، وهي تؤكد أن تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطني ومسيحي، أو هي مطلب الأغلبية المسيحية أو أغلب المسيحيين - إذن فهؤلاء الذين يرددون الشبهات حول عدم إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر بسبب وجود الأقليات يستندون على أي حقائق موضوعية.

فمن البديهي أن الأقلية لا تتحكم في إرادة الأغلبية. فما بالك وأن هذه الأقلية ذاتها يطالب ٧٢٪ منها بتطبيق الشريعة الإسلامية، على أن الأمر يحتمل من الدلالات ما هو أكثر.

فمن المعروف مثلاً أن البابا شنودة يعارض تطبيق الشريعة الإسلامية، بل ويصوم احتجاجاً على التفكير في هذا الأمر. وبديهي أن للبطريرك القبطي نفوذاً كبيراً على الأقباط بحكم التراث الكنسي - ومع ذلك فإن ٧٢٪ من المسيحيين يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية رغم معارضة البطريرك. أي أن الأقباط هنا تمسكوا بالتراث القبطي التقليدي في الانتماء إلى الحضارة الإسلامية رغم خروج البطريرك على هذا التراث.

أضف إلى ذلك أن نسبة الـ ٧٢٪ هذه تضم عناصر مسيحية غير قبطية مثل البروتستانت والكاثوليك وغيرهم. وهؤلاء ليسوا داخلين في المشروع الحضاري الإسلامي بالطبع، ولم نطالبهم بذلك بل كل ما في الأمر أننا نطالبهم باحترام عقائد الأغلبية ومشروعها الحضاري.

إذاً فبسبب وجود مسيحيين غير أقباط في مصر فإن النسبة تقل. ولو اقتصر البحث على الأقباط لكانت النسبة أكثر من ٧٢٪.

وأياً كان الأمر - فإن نسبة الـ ٧٢٪ تكفي جداً، خاصة إذا أدركنا أن الهيئة التي قامت بإجراء الإحصاء ليست متهممة بالانحياز للمشروع الإسلامي - فضلاً عن أنها هيئة علمية محترمة.

وإذا كان هذا هو موقف الأغلبية القبطية، وهو موقف صحيح ووطني، فإنه حتى الأقلية داخل الأقباط التي ترفض الجديده أو حتى ترفض الشريعة الإسلامية، لا ترفضها رفضاً مطلقاً، بل تطلب توضيحات وتعبر عن مخاوف وهذا حقها ما دامت تلك التوضيحات المطلوبة والمخاوف المطلوب تبريرها تصدر عن حسن نية وليست مجرد محاولة لعرقلة المشروع الحضاري الوطني، والمطلوب من دعاة المشروع الحضاري الإسلامي سواء منهم من كان مسلماً أو قبطياً أن يعمل بإخلاص وجد لتبرير تلك المخاوف وتقديم التوضيحات.

ويعبر عن هذه المخاوف ويطلب هذه التوضيحات رجل مثل نعيم تكلا قائلاً في جريدة الشعب عدد ١٧ فبراير ١٩٨٧ ( إن الأقباط والمسيحيين العرب لا يرفضون النزعة الإسلامية الراهنة لمجرد أنها إسلامية أو بدافع من تعصب مسيحي.. هذا غير صحيح، فقد كان يمكن أن يكون الأقباط وغير المسلمين عموماً في منطقة الشرق الأوسط العربية أكثر الناس قبولاً وتأييداً لهذه النزعة الإسلامية لو طرحت نفسها بالشكل الإنساني والقومي والوطني الذي يقبله الجميع مستفيدة من إيجابيات وسلبيات طرح الفكر القومي العربي، إننا عوضاً عن هذا نجد طرْحاً مبهماً متشنجاً يثير التساؤلات والمخاوف لدى المسيحيين والمسلمين على السواء.

ويضيف الأستاذ نعيم تكلا ( كان ينبغي التركيز على إقناع غير المسلمين قبل المسلمين بدعوة التيار الإسلامي، وأن ذلك وحدة ضمانة مجاحهم الحقيقي، وما يقدمهم للعالم الخارجي بالشكل الذي يجبره على احترامهم وعمل ألف حساب لهم، إننا نحن المسيحيين المشاركة ندرك بوضوح أن للحضارة الإسلامية فترات زاهرة أورتتنا جزءاً أساسياً من تكويننا الثقافي والقومي، ولقد كنا وستبقى أكثر العناصر توافقاً وفاعلية في سياق الإسلام الحضاري القومي، والنزعة الإسلامية الراهنة أمامها إمكانية لتحقيق أعظم النجاح وسكون أول المنضوين تحت لوائها الفاعلين فيها بحيوية إذا لم تغب عنها بديهيات إنسانية ووطنية لا تتصور مطلقاً أنها مما يتنافى مع روح الإسلام الأصيل، فما الذي يمنع دعاة النهج الإسلامي المخلصين أن يعلنوا للمسيحيين المشاركة بكل الوضوح بتفصيل دقيق مقنع: إننا نقدم لكم من خلال النهج الإسلامي كل ما أنتم متمسكون به في النهج الوطني القومي بل وتزيد عليه وبضمانات أقوى.

ويضيف نعيم تكللا ( ما الذين يمنهم أن يعلنوها واضحة لنا؟ ) ( لسوء فهمنا؟  
لجهلنا؟ لهواجسنا؟ ) ( إن ما تتمسكون به أيها الإخوة المسيحيون من مساواة وطنية  
وإنسانية في ظل النظام القائم إنما تكفله لكم بالتمام ونزيد عليه مع ضمانات تستند  
إلى عدالة سماوية وليست أرضية.. هل يوجد في الإسلام ما يتنافى مع تلك المقولة؟  
لا نعتقد بذلك مطلقاً، هل في نفوسهم غرض ما يتنافى مع تأكيد هذا المعنى؟ لم  
يترك لنا البعض منهم إلا أن نشك في هذا. إننا لا نعمم وإنما نعني هؤلاء الذين لا  
يأبهون بإقامة أي حوار معنا، ولا تعنيهم مخاوفنا ونساؤلاتنا في شيء بل ينسرونها  
التفسير الخاطئ كأنه اعتراض على أركان العبادة الإسلامية ) وفي الحقيقة فإن مخاوف  
الأستاذ نعيم تكللا تستحق الاهتمام، ولكني أرجو أن ألفت نظره إلى مجموعة من  
الملاحظات، فهو بداية يعترف بأنه مسيحي الشرق جزء من التراث الحضاري  
والثقافي الإسلامي، وهذا أمر جيد ويدعو إلى الحوار في هذا الإطار ونحن معه، وهو  
يريد منا أن نقول له ( إن ما تتمسكون به أيها الإخوة المسيحيون من مساواة وطنية  
وإنسانية في ظل النظام القائم إنما تكفله لكم بالتمام ونزيد عليه من ضمانات تستند  
إلى عدالة سماوية وليست أرضية ).

ونحن نقول له ذلك الآن وقلناه من قبل وسنقوله من بعد. قاله الأزهر وقاله  
العلماء الرسميون وقاله العلماء المعارضون. قاله حزب العمل وقاله الإخوان  
المسلمون وقاله مفكرون إسلاميون معروفون مثل طارق البشري وفهمي هويدي  
وجلال كشك ود. محمد عمارة وغيرهم، بل كنا نحن أيضاً باعتبارنا حسب  
التوصيف الحكومي والأكاديمي من الراديكاليين من الذين يدعون إلى التحالف مع  
الأقباط ونقل ذلك عنا الأستاذ غالي شكري في كتابه أقباط في وطن متغير، بل  
وتشهد سلسلة إصداراتنا المتكررة حول الموضوع وهي ملف الكنيسة المصرية،  
إسلاميون لا طائفيون، البابا شنودة حوار جديد، المسلمون والأقباط الالتقاء على  
أرضية الانتماء للحضارة الإسلامية - على أننا ندعو للحوار ونمارسه فعلاً.

إذا فالقطاع العريض والواسع والأساسي بين المسلمين يدعو إلى الحوار ويقدم التطمينات والضمانات اللازمة، والإخوان المسلمون مثلاً نظموا العديد من الحوارات وكذا النقابات المهنية وجريدة الشعب وحزب العمل وغيرهم، إذا المسألة واضحة والمخاوف لا مبرر لها، ومع ذلك وتقديراً لتلك المخاوف وللمزيد من التطمينات نحن ندعو الجميع مسلمين وأقباط للمزيد من الحوار وتوضيح ما هو مطلوب بالضبط انطلاقاً من أرضية حضارية واحدة يتفق عليها كل الوطنيون من المسلمين والأقباط ويرفضها فقط المتغربون من المسلمين والأقباط.